عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى/
وزارة الصحة

■ الى يوم التغيير في ٤/٩ ومنذ عقود، ظل العمل سارياً بنظام الصيدليات الخافرة، التي شكلت منقذاً حقيقياً لحياة الالوف من المواطنين الذين يصابون بعارض صحي مفاجيء، أو الذين هم مصابون بمرض مزمن، وتلجئهم الحاجة الى الدواء، فينطلقون من فورهم الى الصيدلية الخافرة القريبة من محل سكناهم، والتي كان قد اعلن عنها مساء اليوم ذاته، عبر التلفاز والاذاعة، مطمئنين الى العثور على بلسم إنقاذهم، واليوم تشتكي الناس من فقدان ملجئهم الدوائي، فلماذا لايعاد العمل بذلك النظام الضروري لحياة المبتلين بالامراض، وقاكم الله شرورها..سيما وان الوضع بات أفضل امنياً بجهود ابناؤنا في القوات الامنية.

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

بين البيروقراطية والديمقراطية بون شاسع إلا ان بعض المسؤولين اختلطت عليهم الأوراق.. وخاصة أولئك الذين يتصدرون رئاسة الدوائر الخدمية، ذلك إنهم أمام المواطن وجهاً لوجه أولاً ، وأمام الصحافة التي تمثل الرأي العام ثانياً، وغالباً ما يستولي هاجس التكبر والغطرسة على بعض المسؤولين الذين يرزحون تحت مفاهيم (القيادة) السابقة لنظام ظلّ بعيداً كل البعد عن الديمقراطية (الجديدة)، وهم أشبه بالنعامة التي تخفي رأسها بالتراب ، متجاهلين الحقيقة التي مهما حاولوا إخفاءها فهي ستسطع ذات يوم لتضعهم أمام الأمر الواقع، وعند ذاك سوف لا تحميهم مظلّة مهما اتسعت، ولا غطاء مهما كان سميكا، حيث ستشف من خلاله كل الممارسات الخارقة للقانون وكل النيات غير السليمة . إنه ليس تحاملاً على حفنة من القابعين خلف المكاتب الأنيقة، بل هي دعوة لكل من وجد في البيروقراطية ستاراً لإخفاء الحقائق ، أن يعلم ان مبدأ العدالة وسيادة القانون ومحاربة الفساد والمفسدين ليست شعارات رنانة ولا منهجاً مطروحاً للمساومة، بل هي حقيقة ملموسة أثبتت جدارتها في محاسبة المقصرين.

عايدة محمود

تقرير

مدارس ذي قار.. ومشكلات الاكتظاظ ونقص المناهج والرحلات

□ الناصرية/ المدى

منذ بدء العام الدراسي وحتى اليوم تتعالى مطالبات أولياء أمور الطلبة و تربويين ومعلمي وزارة التربية بتوفير المستلزمات الضرورية التي تمكن الطلاب من تجاوز المصاعب التي تواجههم في المحافظة، لاسيما اكتظاظ الصفوف بأعداد الطلاب ونقص المناهج الدراسية والرحلات، في حين أبدى مسؤول محلي استعداده لتجهيز المدارس برحلات مجانا "برغم عدم تعاون" مديرية التربية معه. وقال المدرس بسام الجابري إن مدرسته كغيرها من مدارس المحافظة "تعاني نقصاً كبيراً بالرحلات ما يضطر الطلبة للجلوس على الأرض خلال تأدية الامتحانات"، مشيراً إلى أن الكثير من الرحلات المتوافرة "غير صالحة أو متضررة ما يخلق حالة من التزاحم واضطرار الكثير من الطلبة للوقوف أو الجلوس على حافات شبابيك الصف ما يعيقهم عن المتابعة الجادة للحصص الدراسية وما يطرح خلالها ويضع المدرسين بوضع حرج"؟

وأضاف إن المدرسة "تعاني أيضاً من نقص في لوحات الكتابة (السبورات) ورداءة الطباشير المتوافر وهي لا تبعد إلا مسافة قصيرة نسبيا عن مديرية التربية"، مبينا أن بعض المدارس "تشترط على طلابها التبرع لشراء السبورات واللوازم الأخرى بعد يأسها من استجابة مديرية التربية".

وتساءل الجابري "إذا كان هذا حال المدارس في مدينة الناصرية فكيف حالها في أقضية المحافظة ونواحيها"؟.

مدرس فضّل عدم ذكر اسمه، قال إن هنالك "نقصا بالمناهج التعليمية لاسيما للمراحل المنتهية برغم تجاوز الربع الأول من العام الدراسي وقرب حلول امتحانات نصف السنة بعد نحو ٤٥ يوما من الدوام الفعلي"، مضيفا أن إدارة المدرسة والمدرسين "طالبوا مرارا بضرورة توفير الكتب المنهجية للصف الثالث المتوسط وكان الرد يأتيهم كل مرة بعدم توفرها".

أعرب عن "أسفه لوجود مثل هذه الحالة في الكثير من المدارس برغم تصريحات وزارة التربية بشأن طباعة آلاف الكتب الجديدة"، لافتا إلى أن المدارس التي "لا تعاني هذه الحالة محدودة ولإداراتها أو منتسبيها علاقات خاصة مع مديرية التربية أو يدرس فيها أبناء المسؤولين". مدراء مدارس بينوا أنهم طالبوا الطلبة بشراء المناهج الناقصة من المكتبات القريبة من مديرية التربية التي تبيع الكتب المدرسية الجديدة!

المحلل فاضل الخاقاني، قال إن أحوال التعليم بالمحافظة "تتراجع وسط عزلة مديرية التربية عن واقع المدارس التي تتولى مسؤوليتها، وسط محاولة بعض موظفيها اتباع أسلوب التبرير والتسويف في التعامل مع المشاكل التي تواجههم"، لافتا إلى أن هنالك "مشاكل مستعصية تواجه العملية التربوية في ذي قار تتطلب وقفة جدية من قبل المسؤولين في المحافظة".

وخزة

خدمات طبية مترديه

■ اشتكى مواطنون في كربلاء من مستوى الخدمات في المستشفى الحسيني العام.

وقال المواطن بلال رزاق ان العناية بالمرضى في المستشفى لا تتلاءم والبعد الإنساني لمهنة الطب. بينما وصف مسؤولون محليون مستشفى الحسين بأنه منتهي الصلاحية بعد مرور عشرات السنين على إنشائه. وعلى الرغم من عمليات التوسعة التي أجريت على بناية المستشفى، غير أن مرضى الردهات التي تقع في طوابقه العليا وهم في العادة من كبار السن، وأحيانا من جرحى العمليات المسلحة، ما زالوا يستخدمون السلالم إذ لم يجهز المستشفى بمصعد كهربائي. ولم تقتصر شكاوى المواطنين جراء نقص الخدمات الطبية على مستشفى الحسين العام، فمراجعو مستشفى الولادة وهو الوحيد في المدينة أيضا، يواجهون مشاكل عديدة حسب المواطن حيدر علوان.

ودعا مواطنون إلى إنشاء مستشفيات حديثة وفقاً لمعايير دولية وإلى تشديد الرقابة على العاملين فيها لضمان تقديم خدمات طبية عالية الى المرضى.

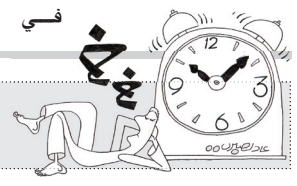

صح النوم!!!

قضاء المقدادية.. أحياء تموت عطشاً.. ومشاريع أكلتها الوعود

□ ديالى/ علي جابر

يعد قضاء المقدادية التابع الى محافظة ديالى من أخصب الأماكن في زراعة الحمضيات بانواعها والرمان والنخيل على المستوى المحلي.

هذا القضاء يعاني قلة الخدمات وشحة مياه الشرب ما أدى إلى معاناة كبيرة بين الاهالي وخصوصاً في أحياء: العزي والشهداء وقرية الحاج محسن.. وعدم توفر المياه الصالحة للشرب اصاب الكثير من أبناء القضاء بالأمراض المختلفة.

وقال المواطن مصطفى داود/٥٠سنة: بالرغم من وجود الانهار الكثيرة التي تحيط بقضاء المقدادية من كل جانب ومنها نهرالروز وخريسان وديالى والهارونية إلا أن مياه الإسالة لاتصل إلينا، وفي بعض الاحيان يستمر انقطاعها لشهر كامل ماإضطرنا الى حفر الآبار للحصول على المياه أو الذهاب إلى الأنهر لجلب مياه الشرب منها.

وبينت الحاجة أم علي/ ٦٥سنة:إن معاناة قضاء المقدادية (رهيبة)على حد قولها وأضافت نسمع كثيراً عن مشاريع لتطوير مياه الشرب دون ان نراها ومازلنا نشرب من الحفر وأصابتنا أمراض الكلى والرمل ٠٠٠والمشكلة ان مياه الآبار غير نظيفة حيث ان اغلب أساليب تصريف مياه الحمامات تتسرب الى الارض ويتم سحبها، ما جعل لون الماء الذي نسحبه من الآبار (ملوث)وكأن به صدأ.

وأشار المواطن كريم جاسم/ ٥٠سنة الى الصبر الذي يتحلى به سكان هذه الاحياء ومنظر النساء وهن يحملن الاواني باتجاه الانهر وكأننا رجعنا إلى عشرينيات القرن الماضي ، إضافة إلى إننا تقدمنا بالعديد من الطلبات الى المسؤولين في المحافظة والمجلس البلدي ولكن لاجواب أبداً.

أما المواطنة خولة إبراهيم (معلمة) فقد قالت: إن معاناة الحصول على المياه في أحياء العزي والشهداء والجزيرة وقرية الحاج محسن كبيرة، فنحن نبقى لساعات طويلة ننتظر قدوم الماء لتشغيل (الماطورات) لسحب المياه وعندما يأتي فإن آذاننا تكاد تنفجر من (مص)المياه فإلى متى تستمر هذه المعاناة التي يبدو انها لاتنتهي، وحتى ان انقطاع المياه أدى إلى موت الأشجار التي زرعناها في الحدائق المنزلية.

ويبين المواطن حميد فرج/ ٤٠سنة/ قائلاً: لقد سمعنا عن وعود ومشاريع لإنشاء شبكة مياه حديثة في أحياء المقدادية كافة إلا إنها بقيت حبراً على ورق وظلت تراوح في مكانها٠وقد هاجر الكثير من ابناء وسكنة هذه الاحياء الى مناطق أخرى بسبب عدم وجود الماء الذي هو عصب الحياة.

زيادة أجور الكهرباء يثير امتعاضاً شعبياً

□ عماد جاسم

أثار قرار وزارة الكهرباء زيادة أجور استهلاك الطاقة الكهربائية اعتبارا من الشهر الماضي ردود أفعال معارضة من قبل المواطنين الذين قالوا: ان القرار لا يتناسب مع عدد ساعات التجهيز التي تقدمها الوزارة للأحياء السكنية، في وقت أعلن مجلس محافظة بغداد تحفظه على القرار معتبراً إياه غير واقعي ويثقل كاهل الفقراء، مشيرين الى صعوبة وضع آلية جباية مناسبة وعادلة.

ويقول الناطق باسم وزارة الكهرباء مصعب سرّي المدرس: إن القرار اتخذ من قبل لجان الطاقة والاقتصاد في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح قدمته وزارة الكهرباء، مؤكداً ان الاقتراح جاء بعد دراسات معمّقة لأجل المساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، وأشار الى ان هناك محاولة جادة لتوعية المواطنين للتعاون في تنفيذ القرار واتباع التعليمات في موضوع الجباية.

وذكر المدرس ان وزارة الكهرباء ستقوم بتوجيه إنذار الى المواطنين الذين يرفضون دفع المبالغ المستحقة عليهم حسب ما تسجله العدادات، قبل أن تقرر قطع التيار الكهربائي عن منازلهم.

ويقول عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي: إن المجلس أبدى تحفّظه على قرار وزارة الكهرباء وعلى الإجراءات المتبعة في إجبار المواطنين على دفع الأجور التي أكد ان المجلس يجدها كبيرة وتثقل كاهل أصحاب الدخل المحدود.

وأشار الربيعي الى ان مجلس المحافظة لم تتم استشارته قبل إقرار القرار، وقال إن وزارة الكهرباء لم تضع أولويات العمل المناسبة كونها تجهل الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، مؤكداً ان المجلس سيحاول تأجيل تطبيق القرار أو إعادة مناقشته وفق أسس منطقية وضوابط عملية بالشكل الذي يضمن للمواطن ساعات تجهيز تتناسب ما يدفعه من أجور.

ويتوقع الصحفي شاكر الانباري عدم تنفيذ القرار الذي وصفه بالمستعجل وغير المدروس، مشيراً الى انه اتخذ بصيغة استعلائية لا تعرف حجم الفقر ومساحة الحرمان ومحدودية دخل نسبة عالية من الشعب في مختلف المناطق.

ويلفت الأنباري الى صعوبة إجبار المواطن في هذا الظرف العصيب والاستثنائي على دفع ثلث أو نصف راتبه على أجور الكهرباء فقط، معتبرا إن الوزارة تفتقد منهجية عمل معقولة في جباية الأموال، وقال ان أعداداً كبيرة من المواطنين لم يدفعوا أجوراً سابقة رغم تواضع قيمتها، فكيف سيدفعونها الآن إذا تمت مضاعفتها.

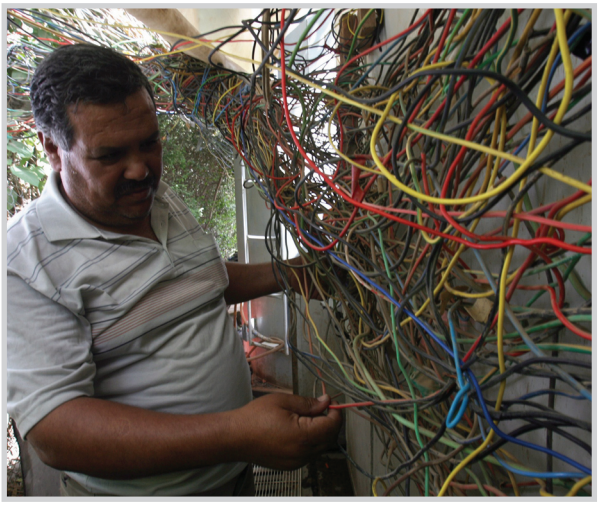

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

المعاناة اليومية تتكرر بالنسبة للمواطن حيث لا رصيف أبداً لكي يمشي عليه، فمازالت تبتلعه بضائع المحال من دون وجه حق.